دور النصارى في الفساد الإداري في سلطنة الناصر محمد بن قلاوون (693/741هـ/1293/1341م)

(الوزير النشو أنموذجاً)

د. نعيمة عبد السلام أبوشاقور

أستاذ مساعد كلية الآداب

جامعة المرقب

ملخص:

عانى العمل الإداري خلال عهد الناصر محمد بن قلاوون من فساد إداري كان للنصارى دور فيه، بناء على جملة من الأسباب، منها رغبتهم في جمع المال أو التهرب من الضريبة، وأخرى تتعلق بمناهضتهم للمسلمين ورغبتهم في تقويض سلطانهم انطلاقاً من الصراع الديني الذي يطفو على سطح الأحداث بين الحين والآخر.

وتقترح هذه الدراسة متابعة ذلك من خلال شخصية الوزير عبد الوهاب بن شرف الدين النشؤ ناظر الخاص السلطاني، إذ تبين من خلال البحث والتقصي أنه اعتنق الإسلام رغبة منه في الحصول على منصب في الجهاز الإداري للدولة، حيث كان مهتماً بجمع المال لحساب الخاص السلطاني دون تحديد الوسيلة المتبعة إذا كانت مقبولة أو غير ذلك، واتضح أن ما قام به النشؤ لم يكن غائباً عن السلطان الذي يمثل الجهة الأكثر استفادة من السياسة المالية التي طبقها، إذ كان السلطان مطلعاً على كل ما يقوم به النشؤ الذي كان حريصاً على مشاورة السلطان في أي تصرف أو قرار يتخذه، كما أنه كوّن له فريقاً من أهل بيته وبطانته مهمته مساعدته في ابتكار طرق جديدة لتوفير المال للخاص السلطاني، وقد سارع السلطان إلى التخلص منه عندما اشتدت معارضة الخاصة والعامة لسياسته المالية.

Summary:

This study talks about financial and administrative corruption in the Mamluk state during the reign of Sultan Al-Nasir Muhammad bin Qalawun and focuses on the role of Christian officials in state institutions in financial and administrative corruption by following up on what was done by Minister Abdul Wahhab bin Sharaf Al-Din Al-Nashw, who had an important role in raising money For the account of Sultan Al-Nasir by legitimate and illegitimate ways with the knowledge and approval of Al-Nasir, and his policy resulted in great opposition to him and his policy, which hastened his elimination

توطئة:

يعد الجهاز الإداري الأداة القادرة على مساعدة الدولة في إدراك مشاكلها والعمل على معالجتها بطريقة فعالة وجيدة من خلال تطبيق برامجها العامة الخاضعة للتعديل وفق ما يستجد من مشكلات، وكلما كان الجهاز الإداري محكم التنظيم وقادر على

ضبط آلية عمله، كلما تمكن من ممارسة نشاطه بالطريقة الصحيحة، والذي يرتبط بسلسلة من القواعد التنظيمية التي يطبقها مجموعة من الموظفين المختصين، الذين يملكون دراية كافية ولهم القدرة على التعامل مع المستجدات خدمة لمصالح الدولة.

إن قدرة الجهاز الإداري على معالجة المشكلات المستجدة يرتبط بوجود نوع من المصداقية والحرص على المصلحة العامة، ولكنه قد يتعرض لنوع من الفساد أسوة ببقية مؤسسات الدولة، لاسيما حين يقوم بتطبيق مصالح مجموعة من الأفراد أو الجماعات ذات الثقل السياسي أو الاجتماعي، مما يجعله غير قابل لتطبيق سياسة عامة تهتم بمصلحة الكل بقدر اهتمامها بمصالح فئات محدودة، وهو بذلك خاضع لسيطرة فئة اجتماعية محددة في مجتمع يحتوي على تعددية سكانية، وأنها تسعى جاهدة إلى تحقيق مصالحها على حساب مصالح الآخرين.

لقد بنى المسلمون دولتهم على أسس دينية تعمل على احترام تعددية الأديان السماوية؛ حيث احتوت الدولة الإسلامية على أهل الذمة، وهو مصطلح يطلق على اليهود والنصارى ممن آثر البقاء على دينه ولم يعتنق الإسلام، وهو أمر انعكس على الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية، ذلك أن معظم من عمل في الإدارة في مصر والتي هي مكان البحث كان ممن فضّل البقاء على دينه، فقد احتوى المجتمع المصري على تعددية دينية، تكونت من مسلمين وأقباط ويهود، رغم أن عددًا من الأقباط، قد اعتنقوا الإسلام خلال مراحل تاريخية مختلفة[1]، فإن بعضهم ظل محتفظًا بدينه مقابل دفع الضريبة السنوية المعروفة بالجزية التي عُرفت في مراحل تالية بالجوالي[2].

كان لتولي النصارى مناصب إدارية مهمة في دولة المماليك، دور في سيطرتهم على قطاع مالي حيوي ومهم، مكنهم من القدرة على دعم مواطنيهم من النصارى عن طريق انقاص قيمة الضريبة المفروضة عليهم، باستخدام أسلوب التهرب من دفع الضريبة[3].

ولعل أهم نموذج يوضح التهرب الضريبي قيام أهل الذمة بالتهرب من دفع ضريبة الجالية؛ حيث ذكر المقريزي أن "النصارى كانوا مجتمعين في ديوان واحد...فصار نصارى كل بلد يدفعون جاليتهم إلى مقطع تلك الضيعة، فاتسع مجال النصارى وصاروا يتنقلون في القرى، ولا يدفعون من جزيتهم إلا ما يريدون، فقلّ متحصل هذه الجهة بعد كثرته، وأفردوا ما بقي من جهات المكوس برسم الحوائج خاناه، التي تصرف للسماط ليتناولوا ذلك ويوردوا منه ما شاءوا، ثم يتولوا صرف ما يحصل منه في جهات تستهلك بالأكل، وصارت جهات المكوس مما يتحدث فيه الوزير وشاد الدواوين"[4].

---

1) اعتنق عدد كبير من النصارى في الوجهين القبلي والبحري الإسلام في أحداث عام (755هـ/1354م)، وواظبوا على المساجد، وحفظوا القرآن، وبعضهم ثبتت عدالته فجلس للشهادة فلم تبق كنيسة، إلا وهدمت حتى عظم البلاء عليهم، وقلت أرزاقهم، فاعتنقوا الإسلام، ونتج عن ذلك اختلاط الأنساب بينهم وبين المسلمين من أهل مصر، لاسيما في الأرياف، فقدم أولادهم للقاهرة، وصار منهم قضاة وشهود وعلماء؛ المقريزي، أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، (1997م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 4، ص 205.

2) الجالية: ضريبة شخصية تفرض على الرجال البالغين من أهل الذمة، ولا تفرض على النساء والأطفال والرهبان والعبيد والمجانين، أما الشيوخ والفقراء ففيهم قولين الأول: يرى أنها لا تجب عليهم، والثاني: يرى ضرورة استفاءها منهم، وتتم جباية الجزية على ثلاث+ طبقات عاليا، وتبلغ قيمتها أربعة دنانير وسدس، وتؤخذ من الأغنياء، ووسطى ومبلغها ديناران وقيراطان، وسفلى تجبى من الفقراء =ودينار وثلث وربع وحبتين، وأكثر أهل الذمة من الفئة الفقيرة، وقليل منهم من الأغنياء؛ ابن مماتي، الأسعد، قوانين الدواوين، (1991م)، جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص 317 – 318.

3) المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، (1998م)، تحقيق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ج 1، ص 259.

4) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص 259؛ شاد: شدّ الدواوين أي فتشها وضبط حساباتها، وشاد هو المفتش تضاف الكلمة لاسم الوظيفة مثل شاد الزكاة، وشاد الأوقاف أي ناظر الأوقاف أو مديرها، وشاد الشون وهو قائد الأسطول والمسؤول عنه والوظيفة "شادية"؛ دهمان، محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (1990م)، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ص 95.

وتبين الرواية السابقة، أن النصارى عملوا على التهرب من دفع الضريبة عن طريق توزيع أماكن تواجدهم في الضياع، مع ملاحظة أن الجالية التي تُجبي من المناطق الموجودة خارج حاضرة الديار المصرية، قد ضُمنت للمقطعين[1]، ولم تعد الدولة من خلال ديوان الخاص، أو المفرد المستفيد من جباية الضريبة، إلا على الجزء الذي يمنح كمرتبات للقضاة وأهل العلم والمشائخ، ويوزع عليهم على قدر المتحصل[2]؛ حيث عانت عجزًا ربما بسبب التهرب من دفع الضريبة[3].

الموظفون من أهل الذمة في الجهاز الإداري:

تكّون الجهاز الإداري من موظفين ينتمون إلى فئات اجتماعية ودينية متنوعة؛ حيث أشارت الروايات المتوفرة أن الأقباط كانوا عناصر أساسية مكونة للجهاز الإداري، بسبب استمرار عملهم في الدواوين بعد دخول المسلمين إلى مصر، الأمر الذي مكنهم من إحكام سيطرتهم عليه، وتفردهم بالعمل فيه، رغم وجود معارضة لتوليهم المناصب في دواوين الدولة، وهي محاولات كانت تظهر بين الحين والآخر[4].

ويبدو أن عدم قدرة الدولة على إعادة هيكلة الجهاز الإداري خلال المراحل الأولى للفتح الإسلامي، كان لها دور في الإبقاء على نفس النظام المتبع خلال عهد البيزنطيين[5]؛ إذ نحن نتحدث عن انشغال المسلمين بعملية كبرى هي الفتوحات الإسلامية وامتدادها باتجاه المغرب، التي يمكن اعتبارها عاملاً مهمًا في عدم الالتفات إلى إجراء تعديل مهم كالذي سبقت الإشارة إليه، والذي نتج عنه تأخر عملية تعريب الدواوين إلى مرحلة الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/684-705م)، واستمرت بعد عهده[6].

أما في مصر فالمقريزي يورد نصوصًا مهمة يعود تاريخها إلى عهد الدولة الفاطمية، تبين مواصلة استخدام أهل الذمة في الدواوين بشكل موسع، منها ما ذكره عند حديثه عن أحداث عام (393هـ/1002م)، تحديدًا أثناء خلافة العزيز بالله بن المعز لدين الله (365-386هـ/975-969م) أن النصارى شكلوا مجموعة متضافرة متضامنة، وأن هناك محاولات من فهد بن إبراهيم تفويض أمور المملكة والدواوين إليهم، لولا تدخل الخليفة الذي أمر بإعدام فهد، كما أشار في أحداث عام (395هـ/1004م) إلى الكُتّاب وأصحاب الدواوين من المسلمين والنصارى باعتبارهم عناصر أساسية من موظفي الدواوين آنذاك[7].

---

1) القلقشندي، أحمد بن على، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، (د.ت)، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة، ج 3، ص 459.
2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 3، ص 458.
3) "كانت الجوالي قد كثر المرتب عليها للناس من أهل العلم وغيرهم حتى لم تف مجالهم"، المقريزي، السلوك، ج 7، ص 110؛ ينظر كذلك: العيني، بدر الدين محمود، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد "شيخ المحمودي"، (1998م)، تحقيق: فهيم محمد علوي شلتوت، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص 270.
4) مثلا سنة (395هـ/1004م)، و(403هـ/1012م) و(404هـ/1013م) و(519هـ/1125م) و(663هـ/1264م) و(682هـ/1283م) و(720هـ/1320م) ؛ تم في عام (721هـ/1321م) هدم ستين كنيسة في مختلف أنحاء مصر و(803هـ/1400م)، المقريزي، الخطط، ج3، 813-816؛ السلوك ، ج 3 ، ص ص 29 ، 36 – 39.
5) كان حاكم مصر في العهد البيزنطي يقّدر الضرائب على أساس المعلومات التي يقدمها إليه الحكام المحليون، وقد اتبع العرب بعد فتحهم لمصر النظام نفسه، كاشف، سيدة إسماعيل، مصر في عصر الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، (د.ت)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 43.
6) ابن عبد الحكم، عبدالرحمن بن عبدالله، فتوح مصر وأخبارها، (د.ت)، مكتبة المثنى، بغداد، ص 122؛ النويري، أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تصحيح: أحمد الزين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، (د.ت)، ج 8، ص ص 189 – 200؛ ويربط ابن خلدون بين التعريب وانتقال العرب من حالة البداوة إلى التحضر، التي اتضحت بظهور الكتبة المهرة، ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (1992م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1، ص ص 256 – 257؛ المقريزي، الخطط، ج1، ص 282؛ حلاق، حسان، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، (1999م)، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص 41 - 47.
7) المقريزي، الخطط، ج 2، ص ص 409-410، 433.

كما قام الموفق بن الخلال بانتداب مجموعة "من العدول والنصارى الكّتاب إلى الأعمال لتحرير ما شمله الري وزرع من الأراضي، وكتابة المكلفات"، وتحدث عن وجود عدد كبير من الكتاب في الديوان من النصارى، وذلك بعد نقص منسوب المياه في نهر النيل في عهد الخليفة الفاطمي الحافظ لدين الله (467–544هـ/1130-1149م)[1].

وقد شملت خدمة الدواوين في عهد المماليك عددًا من النصارى؛ حيث عملوا به خلال عهد السلطان عز الدين أيبك؛ حيث كان وزيره ابن صاعد الفائزي من بين أهم الأشخاص البارعين في عمل الديوان، تولى الوزارة عام (648هـ/) وأحدث مظالم كثيرة[2]، وحدث في عام (682هـ/1283م)، وتحديدًا في عهد الملك الأشرف خليل بن قلاوون معارضة لتولية النصارى الديوان، بسبب ترفع الكتّاب النصارى على الناس، ومعاملتهم بطريقة سيئة، فقاموا بالاستغاثة بالسلطان، الذي أصدر السلطان أمرًا يقضي بعدم استخدام النصارى في الديوان موضحًا ذلك بقوله: ما أريد في دولتي ديوانًا نصرانيًا، وأُجبر الكتّاب النصارى على اعتناق الإسلام للتخلص من العقوبة التي طالتهم[3]، وهو يعطي دلالة على حجم سيطرة النصارى عليه، والذي يتضح من وجود معارضة لتوليتهم الدواوين.

وكان عبد الكريم بن عبد الله بن السديد المصري، المعروف بالقاضي كريم الدين الكبير أبو الفضائل وكيل السلطان الناصر ومدبر دولته، أسلم كهلاً أيام السلطان بيبرس الجاشنكير، وكان كاتبًا له، وقد طلبه السلطان الناصر وصادر أمواله، ثم جعله ناظرًا للخاص السلطاني، وهو أول من تولى هذا المنصب، وقد وصل منزلة عالية عند السلطان، ثم تغير عليه، وأمر بحبسه فأصبح مشنوقًا[4].

ويبين نص للمقريزي يعود تاريخه إلى فترة حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون، أن القاضي جمال الدين إبراهيم المعروف بجمال الكفاة، كان من الكتّاب النصارى، فأسلم وتقلد عدة مناصب، وأن القاضي محمد بن فضل الله القاضي فخر الدين ناظر الجيش المعروف بالفخر، كان نصرانياً ثم أكره على الإسلام، فامتنع وهمّ بقتل نفسه وتغيب أياماً، ثم أسلم وحسن إسلامه، وتولى في عهد السلطان الحسن بن محمد بن قلاوون شمس الدين شاكر بن غُزيل منصب ناظر الخزينة، وهو أحد مسالمة القبط، وخال الوزير سعد الدين نصر الله بن البقريّ، وأصله من قرية تعرف بدار البقر إحدى قرى الغربية، وكان قد نشأ على دين النصارى، وله علم بالحساب وعمل مباشرًا للخراج، ثم تولى نظر الذخيرة السلطانية التي تعتبر من أهم الوظائف[5].

إن الاندماج الاجتماعي الذي تم بين المسلمين وأهل الذمة، جاء نتيجة التقارب الاجتماعي، والتسامح الذي طبقه المسلمون مع غيرهم من أهل الملل الأخرى لاسيما اليهود والنصارى، إلا أن الدولة اتجهت إلى اتباع سياسة يمكن وصفها بالتشديد على أهل الذمة، والتي نتج عنها فصْل كثير من العاملين منهم في الجهاز الإداري بمختلف دواوينه، ويعلل الأمر في عهد الناصر بأنهم كانوا يتباهون بالملابس الفاخرة، والمركوب المكلف وبناء البيوت في مصر والقاهرة ومنتزهاتها، وترفعهم عن المسلمين، وسيطرتهم على دواوين الدولة، فضلاً عن قيامهم بإحراق بعض الدور والمساجد وغيرها[6].

1) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص 156.
2) نفسه، نفس الجزء، ص 567.
3) نفسه، ج 3، ص ص 778-780؛ العسقلاني، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (د.ت)، دار الجيل، بيروت، ج 1، ص 401.
4) المصدر نفسه، ج 2، ص ص 401-4014.
5) المقريزي، الخطط، ج 2، ص 528، ج3، 307، 508-509.
6) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 337؛ ج3، ص ص 39-45.

لقد نتج عن التباهي حالات رفض مستمرة للسياسة المتبعة مع أهل الذمة، رافقتها مطالبة بإقصاء النصارى عن مناصبهم الإدارية، ووضع ضوابط على ملابسهم، وإلزامهم بقيود وواجبات محددة، مثلما حدث عام (700هـ/1300م)، وتحديدًا أثناء عهد السلطان قلاوون؛ حيث تم تطبيق الشروط العمرية عليهم[1]، إلا أن اعتماد السلاطين عليهم في الوظائف الإدارية ظل مستمرًا بسبب معرفتهم بالإدارة، وتفننهم بها، والذي يبدو واضحًا من خلال النصوص التاريخية المؤرخة بعد عام (700هـ/1300م)، ومنها ما نحن بصدد الحديث عنه في هذه الدراسة.

على أن أهل الذمة لم يتقبلوا مرسوم السلطان، وحاولوا إبطاله عن طريق بذل الأموال (البراطيل)، ولكنهم فشلوا مما جعل بعضهم يعتنق الإسلام، وكان من بين من تخلى عن نصرانيته رفضًا منه لبس العمائم الزرق وركوب الحمير مستوفي الصحبة أمين الملك عبدالله بن العنان، كما قام الأمير بيبرس الجاشنكير بإرسال مرسوم بالبريد ينص على إلزام النصارى واليهود فيما بين دمقلة من النوبة والفرات على ما تقدم في مرسوم السلطان[2]، الأمر الذي أسهم في زيادة التأكيد على تطبيق المرسوم وزيادة التدقيق على أهل الذمة.

كان حجم تغلغل النصارى في الجهاز الإداري كبيرًا؛ حيث تمكنوا من استثمار مردود بعض الضرائب لمصالحهم الخاصة، كما عملوا على إعادة فرض ضرائب كان قد تم إلغاؤها في مراحل سابقة، الأمر الذي يتضح من خلال نص مهم للمقريزي تحدث فيه عن ضمان بحيرة البقر، الذي قام القبط بإعادته، كما بينت الرواية أن الأمير الوزير يلبغا السالمي ذكر أن "جهات المكوس بديار مصر تبلغ في كل يوم بضعًا وسبعين درهمًا، وأنه اعتبرها، فلم يجدها تصرف في شيء من مصالح الدولة؛ بل إنما هي منافع للقبط وحواشيهم، وكان قد عزم على إبطال المكوس فلم يمهل"[3]، الأمر الذي يدل على قدرتهم على عزل الشخصيات النافذة بالدولة لدعم مصالحهم.

تمكن النصارى كذلك من إقرار تعديل مهم يوضح مدى سيطرتهم على الدواوين عن طريق إضعاف الجند بتفريق الإقطاع الواحد في عدة جهات، بهدف المشقة على الجند في جمع الجوالي، وزيادة كلفة التنقل، وأفردوا جوالي من الديوان الخاص، وفرقوها في إقطاعات الأمراء والأجناد، الأمر الذي جعل دفع الجالية متفرقة، وسيلة للتهرب من دفعها بسبب عدم استقرارهم في مكان محدد، وتنقلهم بين عدة قرى، مما أدى إلى صعوبة حصرهم، فنتج عنه تناقص واردها[4].

أما ما تبقى من قيمة المكوس التي يدفعها النصارى، فقد وضعوا واردها في مصاريف الحوائج خاناه، حتى يتسنى لهم الاستحواذ على الأموال التي تدخل في مصاريف السماط عن طريق تحديد ما يتم إنفاقه على الأكل، الأمر الذي يدل على سيطرتهم على عدة دواوين وتحويلهم الأموال لحسابهم الخاص[5].

1) مثلا سنة (395هـ/1004م)، و(403هـ/1012م) و(404هـ/1013م)، و(519هـ/1125م)، و(663هـ/1264م) و(682هـ/1283م) و(720هـ/1320م)؛ تم في عام (721هـ/1321م) هدم ستين كنيسة في مختلف أنحاء مصر و(803هـ/1400م)؛ المقريزي، الخطط، ج 3، ص ص 771-784؛ السلوك، ج 3، ص ص 29، 36 – 39

2) المقريزي، السلوك، ج 2، ص 338. البراطيل: الرشوة، مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط1، مجمع اللغة العربية، 1980م، مادة (برطل)، ص 46.

3) المقريزي، الخطط، ج 1، ص 307.

4) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص 259.

5) نفسه، نفس الجزء، والصفحة؛ السماط: لفظ يطلق على المائدة السلطانية، محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص 92.

إن النموذج الذي تقدمه هذه الدراسة تتوفر فيه خصائص مهمة، مثلت المرحلة التي ظهر فيها؛ حيث كان هناك تلاقي بين قيادة النصارى للجهاز الإداري في دولة المماليك، واضطرار السلاطين إلى توليتهم في الوظائف الإدارية، رغم رغبة العامة المستمرة في الاستغناء عنهم والتخلص من سيطرتهم على الجهاز الإداري، فضلاً عن قيامهم باستغلال مناصبهم للحصول على امتيازات وأموال لصالحهم وعائلاتهم، وهو شرف الدين عبدالوهاب بن التاج فضل الله (النشو) ناظر الخاص السلطاني في عهد السلطان محمد الناصر بن قلاوون.

والناظر مصطلح يطلق على من يتولى النظر في الأموال ويتفقد تصرفاتها، ويُرفع إليه حسابها لينظر فيه ويدققه، فيمضي ما يمضي ويرد الباقي، أما ناظر الخاص فهو الذي ينظر في الأموال الخاصة بالسلطان، وهو المتحدث فيما يختص بماله، وشاغل هذه الوظيفة كالوزير في قربه من السلطان وتصرفه، ويرجع إليه تدبير الأمور، وتعيين المباشرين ولا يستقل بأمر إلا بمراجعة السلطان[1]، إن ما سبق سيوضح لنا أهمية المنصب الذي تولاه النشو، وكيف ساعده في تكوين منزلة كبيرة في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون.

شرف الدين عبد الوهاب بن التاج فضل الله (النشو):

هو عبد الوهاب بن فضل الله أو الكاتب شرف الدين النشو، عمل هو وأبيه عند الأمير بكتمر، وكان وضعه المالي في بدايته سيئًا، الأمر الذي اضطره لبيع دابته ليشتري بها قمصانًا حين بدأ العمل مع الأمير ايدغمش، وعندما طلب السلطان الناصر من الأمراء عرض من لديهم من الكتّاب ليختار منهم من يوليه أحد الأعمال، كان النشو من بين من ثم عرضهم عليه؛ حيث أُعجب بصفاته؛ إذ "رآه شابًا طويلاً حلو الوجه فاستدعاه، فقال له: ما اسمك؟، قال: النشو، قال: أنا اجعلك نشوي"[2].

ورد ذكر النشو في مرويات المقريزي عندما تحدث عن إسلام بعض الشخصيات من النصارى عام (731هـ/1331م)، وكان النشو واحدًا ممن أعلن إسلامه؛ حيث تسمى بعبد الوهاب، وتلقب بشرف الدين[3]، فيما ذكر العسقلاني أن السلطان الناصر هو من جعله يسلم وسماه عبدالوهاب[4]، وتكمن أهمية هذه النصوص في أن النشو ومنذ بدايته كان لديه حرص على تغيب أي ملاحظة قد تؤثر على عمله في الدواوين، لاسيما والروايات – وكما سبق الذكر – تبين وجود مناهضة لاستلام أهل الذمة مقاليد الدواوين[5].

عُرف شرف الدين عبدالوهاب التاج فضل الله بالنشو؛ حيث ورد ذكر هذا المصطلح عند الحديث عن عمل الحاشر، والذي يعني: المباشر الذي يقوم بإعداد قوائم اليهود والنصارى الذين يجب عليهم تسديد قيمة ضريبة الجالية، ومن أدواره تعديل القوائم من تجب عليه الضريبة من الأطفال الجدد الذين يُعرفون بالنشو[6]، من هذا المنطلق فإن النشو مصطلح يطلق على الأطفال حديثي الولادة من أبناء النصارى، الأمر الذي يعطي دلالة على البعد الديني لهذا اللقب، دون وجود تفسير لسبب حمله لهذا اللقب، كما لا يوجد تفسير لإبقائه عليه حتى بعد اعتناقه الإسلام يثير التساؤل، كما بيّن اليوسفي وهو مؤرخ معاصر

1) محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص 150.
2) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 2، ص 429
3) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 144، 156.
4) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 2، ص 429.
5) المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 43،28.
6) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج 3 ، ص 458 .

للسلطان الناصر أن النشو كان يعرف بالقاضي[1]، ووافقه عليه المقريزي[2]، دون أن يبرر السبب الذي من أجله عُرف بذلك، ويُعتقد أن هذا اللقب مرتبط بكاتب السر؛ لأن من مهامه الوظيفية "الجلوس بدار العدل لقراءة القصص (الطلبات والاستدعاءات) والتوقيع عليها"[3].

تاريخه في العمل الإداري:

بدأ النشو عمله في الجهاز الإداري كاتبًا لدى الأمير بكتمر برفقه والده؛ حيث جرت العادة على وجود نوع من التوريث لبعض الوظائف، ومنها العمل في الجهاز الإداري؛ حيث يقوم الأب بتعليم أولاده أصول العمل، ليتسنى لهم متابعة نهجه وحمل مهام وظيفته، ثم انتقل إلى ديوان الأمير ايدغمش[4]، وعمل فيما بعد مع ابن هلال الدولة الذي كان شادًا للدواوين؛ حيث كان يتردد عليه بشكل كبير ويقوم بخدمته، ويبدو أن ابن هلال الدولة قد أُعجب بمثابرته فاستخدمه كاتبًا لديه في بعض الأعمال، ثم قدمه للسلطان الناصر مبينًا له قدرته على الأعمال الإدارية وبراعته فيها، فعينه السلطان مستوفيًا في الجيزة؛ حيث اتصف عمله بالكفاية، الأمر الذي جعل السلطان يعجب به، ويجعله مستوفيًا في ديوان ابنه الأمير آنُوك، وذلك عام (732هـ/1331م)[5]، والمستوفي هو كاتب الأموال بالدواوين، وتعني موظف في جهاز المحاسبة المالية الخاص بالأمير آنوك[6].

لقد دون المقريزي ملاحظة مهمة جاء فيها أن "النشو يعد من إنشاء ابن هلال الدولة"[7]، وهي إشارة لما تمكن المقريزي من فهمه من خلال تعقبه لأعمال النشو مع ابن هلال في مراحل تالية، مبينًا اتصافه بقلة الوفاء والغدر وهي صفات مذمومة، بغض النظر عن العلاقة التي تربط كل واحد منهما بالآخر؛ إذ أننا نلمس وبشكل واضح وجود الدسائس والمؤامرات بين الحين والآخر من أشخاص تحكمهم نوازع شريرة، لا تقوم على أسس التنافس الشريف، والتي تبدو واضحة في علاقة النشو مع كثير من الشخصيات ومنهم ابن هلال الدولة الذي يعتبر النشو صنيعته، كما يمكن لنا أن نفهم من النص وجود علاقة مسؤولية تربط ابن هلال الدولة مع النشو انطلاقًا من سياسته[8].

كان النشو صاحب مشروع محدد وعلى درجة عالية من الطموح[9]، ولكنه كان كذلك ماهرًا في عمله، وهو الذي جعل السلطان الناصر يختاره لمنصب المستوفي في الجيزة ثم في ديوان الأمير آنوك، والذي جاء بناءً على ملاحظات السلطان الدقيقةإ إذ يبين أحد النصوص أن السلطان حين ولاه على الجيزة لاحظ عليه الكفاية، ثم تم نقله إلى استيفاء الدولة[10]، وعندما رغب في استخدام مجموعة من المستوفين في ديوان ابنه الأمير آنوك وقع اختياره على النشو بسبب قدرته على الكلام والمحاققة[11]،

1) اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، (1986م) تحقيق ودراسة: أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ص 122.
2) المقريزي، الخطط، ج3، ص 108.
3) محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص 127.
4) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 2، ص 429؛ أوضح المقريزي أن كاتب السر يعد من أعمال الوزارة وله النظر في المعاملات القانونية، الخطط، ج3، ص 96.
5) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 2، ص 429؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص 144، 156.
6) محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص 138.
7) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 156.
8) على سبيل المثال ينظر: اليوسفي، نزهة الناظر، ص 185.
9) ذكر اليوسفي أن النشو اختلى بالسلطان أنه "عرفه أشياء كثيرة في نفسه كامنة لم يجد من يوافقه عليها"، المصدر نفسه، نفس الصفحة.
10) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 2، ص 429.
11) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 152.

وهي صفات مهمة في من يتولى العمل في دواوين الدولة فضلاً عن أن الموظف الموكول إليه العمل في الجهاز الإداري، لاسيما ديوان الشد عليه أن يكون ملمًا بالحساب بارعًا فيه[1].

ويبدو أن النشو قد تولى مهمة كاتب السر لدى السلطان الناصر[2]، ثم انتقل عام (732هـ/1331م) إلى نظر الخاص بعد وفاة شرف الدين موسى بن التاج إسحاق[3]، ونظر الخاص أو ناظر الخاص مصطلح يدل على الوظيفة يتولاها الذي ينظر في الأموال الخاصة بالسلطان[4]، وهذه النقلة جاءت متوافقة مع الطموح الكبير الذي اتسم به النشو، والذي جعله يعتنق الإسلام ويتقرب من ابن هلال الدولة وصولاً إلى السلطان، على أنه ينبغي التنويه إلى أن تعيين النشو في هذا المنصب جاء خدمة لإرادة السلطان والمتمثلة في رغبته في زيادة القيم المالية في خزانته الخاصة، والذي نلمسه من غض بصره عن سياسة النشو في جمع الأموال بطرق –أقل ما يمكن وصفها به أنها غير مشروعة– رغم المناشدة التي وصلته بعدة طرق للتخلص من سياسة النشو التعسفية والتي سيتم توضيحها فيما بعد.

سياسة النشو الإدارية بين الايجابيات والسلبيات:

إن التدقيق في حياة النشو من خلال المصادر التاريخية المطلع عليها تبين لنا أن حياته المهنية انقسمت إلى مرحلتين، رافقتهما سياسة مختلفة عن كل مرحلة منهما، بدأت الأولى في بداية عمله في نظر الخاص السلطاني؛ حيث كان حسن المعاملة للناس، كثير البشاشة، متسرعًا في قضاء حوائجهم[5]، فنال بذلك استحسان الناس لاسيما فيما يتعلق بسياسته التي اتخذها مع الأمراء[6]

فيما اختلفت معاملته خلال المرحلة الثانية؛ حيث كان النشو قد غير سياسته بما يتناسب مع متطلبات منصبه؛ إذ يرد نص مهم للعسقلاني يذكر فيه أسباب تغير سياسة النشو ويربطها بأن طلب الأموال من السلطان الناصر قد تزايد إذ "أكثر السلطان من الإنعامات وأثمان المماليك وزوج بناته وحج، وعظت الكلفة على النشو وساءت أخلاقه ولبس للناس جلد النمر، فأكثر المصادرات للكتّاب وأصحاب الأموال"[7]، على أن السؤال الذي يطرح حول هذه الجزئية لم قبل النشو بتغيير سياسته مراعاة لمطالب السلطان؟، وهل يمثل هذا الانقلاب حقيقة النشو أو أنه كان مضطرًا للقيام بذلك بفعل قوة شخصية السلطان؟، وقبل الوصول إلى استنتاج حول هذا السؤال علينا التعرف على الجهاز المعاون للنشو في تطبيق سياسته.

قام النشو بتكوين جهاز عن طريق الاستعانة بمجموعة من الثقاة تساعده على إنجاز عمله، ومن المنطقي أن يكون أهل بيته من بين أول الأشخاص الذين سيتم اختيارهم، فأعطى لأخيه المخلص كشف الدواليب والزراعات في الوجه القبلي عام (733هـ/1332م)، وكان أخوه رزق الله كاتب الأمير ملكتمر الحجازي، وعمل في مجال التجارة حيث سُمح له برمي البضائع على العامة، وتمكن عام (739هـ/1338م) من دعم أخيه المخلص حتى أصبح مباشرًا لديوان الأمير آنوك ابن السلطان[8]،

1) السُبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب، معيد النعم ومبيد النقم، (1908م) تصحيح: داوود ولهلم موهرمن، بريل، ليدن، ص ص 41-42.
2) اليوسفي، نزهة الناظر، ص 122.
3) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 155.
4) محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص 150.
5) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج 2، ص 429.
6) اليوسفي، نزهة الناظر، ص 128.
7) العسقلاني، الدرر الكامنة، ج2، ص 430.
8) اليوسفي، نزهة الناظر، ص 120؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 166، 235 .

فتمكن بذلك من استغلال نفوذه لصالح أهل بيته، وقدم لهم المساعدة على الحصول على مكاسب مالية كبيرة من خلال المناصب التي شغروها[1].

إن ضم إخوة النشو وأقاربه إلى الجهاز الإداري تم بمعرفة السلطان الناصر؛ حيث إنه عين أخوه المخلص عند الأمير سيف الدين اللناق، وأخوه رزق الله عند الأمير سيف الدين ملكتمر الحجازي، وصهره ولي الدولة عند الأمير سيف الدين أرغون شاه[2].

بدأ النشو بالاستعانة ببعض من أصحاب المناصب ممن تبين فسادهم وسلبهم للأموال منهم الشمس الأزرق ناظر الجهات الذي كان ظالما متعسفًا، وله باع كبير في نهب أموال التجار، فطلب منه مساعدته على رمي البضائع على التجار[3]؛ حيث كان النشو يجني من ذلك قيم مالية كبيرة تحمل للسلطان، الذي لم يكن مهتما بمعرفة من أين تم جمعه؟، ولا هي طريقة الجمع.

كما أنه استخدم بعض الكتاب الذي عُرفوا بظلمهم، و"رأت جماعة من الكتّاب المناحيس حال النشو مع السلطان وتقود كلمته، تقربت إليه جماعة منهم، وفتحوا له أبوابًا كثيرة تتعلق بالدواوين ومباشري السلطان وجماعة من دواوين الأمراء، وعرفه السلطان أن له غرضًا في الجواري المولدات وأنه يحصلهم من أي جهة كانت، فكتب إلى المباشرين والتجار في الوجه القبلي، وعرفهم المقصود وما بقي أحد من المباشرين والتجار في الوجه القبلي إلى أن يقرب بخاطر النشو بكل ما يقدر عليه.... وقصدته الفضولية من بلاد قبلي وصاروا يعرفوه كل من عنده بنت أو جارية أو زوجة مليحة أن يقصد وأن يؤذوا أحدًا يعرفوه أن فلان عنده كيت وكيت، ويذكر أيضًا عنده من له مالية أو سعادة أو من له زراعات وأنعام وغيره، فكانت جماعة كثيرة تنال مقاصدها وأغراضها فيمن يقصدون إيذاءه"[4].

وهو ما أكدته رواية المقريزي؛ إذ ذكر أنه قد "انتمى إليه (أي النشو) عدة من الأشرار، ونمّوا على الكافة من أهل القبلي والوجه البحري، ودلوه على من عنده شيء من الجواري المولّدات لشغف السلطان بهن"[5]، فكان التجسس واحدًا من الوسائل التي استخدمها للاستعلام عن خفايًا البيوت في محاولة لإجهاض المعارضين لسياسته عن طريق دس نساء عجائز في بيوت الشخصيات النافذة ينقلن له ما يحدث داخلها[6]، ومثل هذا الجهاز يعبر عن السياسة المقترحة التي يرغب النشو في تطبيقها.

لقد كان من بين الأساليب التي حرص النشو على اتباعها إبعاد أصحاب الوظائف عن السلطان حتى لا يتقربوا منه، فيتمكن بذلك من الانفراد به، والسيطرة على زمام الأمور في الدولة، واستخدم دهاءه في محاولة للتخلص من خصومه فضلا عن الذين شكوه للسلطان من التجار وغيرهم[7]، واستمر في محاربة الأمراء عن طريق نقل أخبارهم للسلطان لاسيما حول تأثير استثماراتهم

1) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحات.
2) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 179-180.
3) المصدر نفسه، ص 129.
4) نفسه، ص 131.
5) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 167.
6) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 261-262؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص 188.
7) اليوسفي، نزهة الناظر، ص 307؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص 198.

الخاصة على أموال الدولة[1]، بالإضافة إلى التخلص من الوعاظ الذين يحرّضون العامة عليه في المساجد[2]، باعتبارها وسائل احترازية للحد من قدرتهم على تأليب الرأي العام ضده وتوضيحهم مساوئ إدارته.

بدأ النشو عمله باستخدام سياسة قاسية مع الأمراء والولاة والعمال بهدف تحصيل الأموال منهم، كما تمكن عام (734هـ/1333م) من الحصول على دعم مطلق من السلطان، يتيح له تحصيل الأموال من الأمراء والمباشرين وغيرهم، وبيّن له أن المسامحات التي مُنحت لهم، قد بلغت مائتي ألف دينار، وأن الأمراء مثل الأمير قوصون، والأمير بشتاك يحصلان على براطيل من المباشرين من أموال الديوان[3].

تمكن النشو في نفس العام من جعل السلطان يعزل ابن هلال الدولة عن عمله حتى تتاح له فرصة إحكام سيطرته على أموال الدولة[4]، ثم بدأ العمل على تعيين جهاز من طرفه قادر على تنفيذ أوامره، ومساعدًا له في إحكام سيطرته على الدولة، الأمر الذي جعل الأمير قوصون يسعى لدى السلطان لإخباره بحقيقة الأمر، ولكنه صُدم بموقف السلطان الذي اتهمه بأنه رافض لسياسة النشو الإصلاحية؛ لأنه ليس من طرفه[5].

كان لسياسته تأثير على معظم فئات المجتمع إذا لم تقتصر على الأمراء وغيرهم من الشخصيات النافذة ولكنه تعداهم للتجار والعامة؛ حيث ألزم سماسرة الغلال بألا يُباع الفول إلا للسلطان، حين أجذبت زراعة الفول عام (737هـ/1336م)، فتضرر أرباب الدواليب، كما صادر جماعة من أرباب الدواليب بالوجه القبلي، وأخذ من محتسب البهنسا وأخيه أموالاً، وارتفع سعر اللحم بسبب شراء النشو الأغنام بنصف قيمتها، وطرح الأبقار على التجار والباعة بقياسر القاهرة ومصر وأسواقها، ورمي الأبقار على الطواحين والحمامات التي أسفرت في حدوث خسائر مالية كبيرة للناس، وكان لاحتكار السلع ورمي البضائع على التجار، وأصحاب الطواحين، والحمامات دور في ارتفاع الأسعار[6].

إن السياسة التي اتبعها النشو في جمع المال لصالح الخاص السلطاني، لم تمكنه من توفير المال اللازم لكسوة للمماليك، مما جعله يلجأ إلى تحصيل الأموال عن طريق مصادرة البضائع من حوانيت التجار، فضلاً عن مصادرة مركب للكارم حيث باعوا بضائعه بثلاثة أمثال قيمتها، الأمر الذي جعل أهل المدينة ينتفضون، وتعم فيها الفوضى[7].

اشتد النشو في جمع الأموال من الفئات الاقتصادية المختلفة، بطرق متنوعة مثل: مباشري المعاصر والدواليب، والصيادين، والفلاحين، والتجار، وذلك عام (737هـ/1336م)، الأمر الذي أضر بمصالحهم، لاسيما بعد تعيين فار السقوف ضامنًا للمعاملات، وقد نتج عن زيادة الرفض لسياسته، تعرضه لمحاولة قتل، ولكنه نجا منها[8].

---

1) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ص 203 – 204، 231.
2) نفسه، نفس الجزء، ص 241.
3) نفسه، نفس الجزء، ص ص 152، 156، 158، 175.
4) نفسه، نفس الجزء، ص 176.
5) عين أيدكين الأزكشي البريدي في ولاية القاهرة لمساعدته في تنفيذ سياسته، وأُضيفت له ولاية مصر، ثم عُزل في العام التالي بسعاية الأمير قوصون، كما عين علاء الدين علي بن حسن المرواني كاشفاً للوجه البحري فاستخدم وسائل قاسية لجمع المال من الناس؛ المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ص 177، 182، 187، 189.
6) المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 212 – 215، السمسار: الذي يبيع البُر للناس؛ الطرح: تعني إلقاء الشيء، ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، (1981م)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، سيد رمضان أحمد، دار المعارف، القاهرة، مادة (سمسر)، ص 2093، ص 2651؛ القيسارية: الخان الكبير الذي يشغله مجموعة من التجار، محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص 126.
7) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 216.
8) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ص 220، 222.

في ذات الوقت، كان العامة يعانون من سياسته المالية القاسية فضلاً عن تضررهم من الظروف الطبيعية، والآفات الزراعية، والأوبئة التي زادت من معاناتهم المالية[1]، مثلما حدث عام (738هـ/1337م)، حين هبت ريح أسقطت دورًا كثيرة، وهلك الزرع والأغنام، وهجمت الفئران على المزروعات فأتلفتها، في نفس العام الذي أنفق فيه السلطان مبالغ مالية كبيرة على قصر يلبغا وقصر المارديني، واستمرت المبالغة في مصروفات السلطان على نفسه وحاشيته عام (739هـ/1338م) رغم الحالة السيئة التي يعاني منها العامة، إلا أنه استدرك الوضع وقام في ذات العام بإنشاء قناطر على جسر شيبين في بلاد الشرقية، وصرف عليه من مال النواحي التي للأجناد، مما أسهم في ري المناطق الزراعية[2].

وينبغي هنا طرح عدة أسئلة منطقية، تتعلق بمصير الأموال الكثيرة التي حصّلها النشو؟، ولماذا عانى الديوان الخاص من عجز عن الوفاء بالتزاماته المالية؟، ومن المستفيد من القيم المالية الكبيرة التي تم جمعها؟، إن الإجابة عن هذه الأسئلة تستلزم ضرورة توضيح أن الديوان الخاص السلطاني عبارة عن ديوان مخصص لأموال السلطان، ولكن بمراجعة مصادر الجباية التي أوجدتها سياسة النشو، يتضح وجود تداخل بين الأموال العامة والأموال الخاصة؛ لذا نجد السلاطين يصرفون من أموال الدولة، وكأنها أموالهم الخاصة دون وجود فاصل بينهما، وينفقون منها في أمور لا نفع فيها للعامة[3]، ورغم كبر حجم الإيرادات فإن جزءًا كبيرًا منها فيما يبدو يذهب لخزانة النشو وأهل بيته وحاشيته، الأمر الذي يفسر عجز الخاص السلطاني عن الوفاء بالتزاماته المالية[4].

الوسائل التي اتبعها النشو في توفير الأموال للخاص السلطاني:

استخدم النشو مجموعة من الطرق التي تعبر عن سياسته الظالمة في جمع الأموال من أهمها:

أ / مصادرة الأموال والبضائع والتي شملت فئات اجتماعية مختلفة[5].

ب / جمع الأموال من التجار عن طريق إلزامهم بشراء البضائع التي يحددها وبأسعار بلغت أحيانًا ثلاثة أضعاف سعرها الأصلي[6].

ج / ألغى المسامحات التي منحها السلطان للأمراء بعد حصوله على إذن منه، وذلك عندما علم القيمة المالية الكبيرة التي يمكن أن تُجبى منها، معللاً تصرفه بأن أموال الدواوين تسرق بحجة مسامحة الأمراء[7].

د / عمل بمساعدة بدر الدين لؤلؤ الحلبي مستخلص الأموال على التشديد في تحصيل الأموال من الولاة والمباشرين والكتّاب وغيرهم، والتي بلغت مقادير مالية كبيرة[8].

هـ / تمكن عام (736هـ/1335م) من إصدار أمر بحصر التعامل بالذهب من خلال دار الضرب عن طريق منع شرائه من الصاغة أو غيرهم، وأمر بجمع الذهب ووضع علامات عليه وضرب دنانير عليها علامات، حيث صُرفت دراهم، كما تتبع

1) المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، (2007م)، دراسة وتحقيق: كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص 116؛ السلوك، ج 3، ص 111.
2) المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 246–248، 252–254، 257–258.
3) كان السلطان محمد بن قلاوون ينفق على الأمير تنكز نائب الشام ووالد زوجته كلما زار القاهرة مبلغ خمسين ألف دينار، ولكنه أنفق عليه عام (737هـ/1336م) مبلغ سبعين ألف دينار، مما يدل على أن الانفاق لا يكون في مواطن فيها إفادة للعامة، المصدر نفسه، نفس الجزء، ص 218.
4) نفسه، نفس الجزء، ص ص 271 – 272.
5) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 176-178؛ المقريزي، السلوك، ج3، ص ص 164، 166، 212، 233.
6) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 127، 186؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 166-167، 236، 240.
7) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 127-128.
8) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 175.

الذهب الموجود عند التجار وعوضهم عليه بضائع، وعمل على احتكاره، الأمر الذي أسفر عنه الحصول على إيرادات لبيت المال، وهي تعد من المظالم التي ابتكرها النشو، ولم يسبقه إليها أحد[1].

و / اقترض الأموال من التجار باسم السلطان أو باسمه، وألزم المباشرين والمحتسب دفع قيمتها[2].

ز / أصدر أمرًا لناظر ديوان المواريث بحمل أموال اليتامى إليه[3].

ح / تقليل المصاريف عن طريق استخدام الناس في العمل بالسخرة، لإنجاز الأعمال الخاصة بالدولة[4].

ط / تحصيل الأموال من البيمارستان المنصوري[5].

نهاية النشو:

بدأت الشكاوى عن النشو تصل للسلطان تباعًا من شخصيات مختلفة كان من بينهم الأمير قوصون، كما وصلت للسلطان رقاع تتضمن الوقيعة بالنشو لعل أولها كانت عام (735هـ/1335م)، والتي أشارت إلى ظلم النشو، وتسلط أقاربه على الناس، وكثرة أموالهم فضلًا عن طعنها في أخلاقيات صهر النشو ولي الدولة، ولكن السلطان أنكر ذلك لاسيما الجزئية الأخيرة، وأستفهم من النشو الذي أنكرها بدوره؛ بل واتهم الأمير قوصون بالوقيعة به وبآل بيته، ولكن مع التدقيق تبين للسلطان صحة ما قيل عن ولي الدولة، وكان ذلك بداية نزول قدر النشو عند السلطان[6]، كما حصلت حادثة أخرى شبيه بتلك، ولكن النشو حاول التعتيم عليها[7].

بدأ الأمراء والعامة خلال عام (736هـ/1335م)، يتضايقون من سياسية النشو، فعرضوا شكواهم على السلطان، وحين رفض الاستماع لهم، استخدموا الحمام الزاجل لإرسال بطاقات للسلطان توضح له سوء سياسة النشو، وتطلب منه التدخل لمعالجة الأوضاع، الأمر الذي نتج عنه تناقص شعبية النشو بين الناس، الأمر الذي جعله يدافع عن نفسه بكل وسيلة ممكنة، ثم بدأ في العمل على تصفية معارضيه من الأمراء[8].

تمكن التجار عام (737هـ/1337م) من تقديم شكواهم لزوجات السلطان ست حدق، خوند طُغاي أم آنوك، مبينين لهما مسألة رمي البضائع عليهم بأكثر من قيمتها، ولكن النشو تمكن من التملص من التهمة، وحصل على تصديق السلطان له الذي اعتبر أن ما يقال عن النشو لا يعدو أن يكون مجرد شائعات سببها الحسد، ونظرًا لسياسته السيئة فقد تعرض النشو في نفس العام لمحاولة اغتيال فاشلة[9].

---

1) اليوسفي، نزهة الناظر، ص 292؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 198-199.
2) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص 219.
3) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 292-293؛ المقريزي، السلوك، ج3، ص 234.
4) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ص 233، 242، 245.
5) نفسه، نفس الجزء، ص 256.
6) ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (1992م)، قدمه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 9، ص ص 88-89.
7) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص 89.
8) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 203؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 90.
9) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 215، 222؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 92.

أسهمت سياسة النشو في جمع الأموال لحساب الخاص السلطاني في خسارة كبيرة للتجار، مما نتج عنه تناقص كمية البضائع المستوردة، فأثر ذلك على عوائد التجارة، ونظرًا لزيادة الطلب على الأموال من السلطان، وخوف النشو من حدوث عجز مالي، قام بابتكار وسائل جديدة لتحصيل الأموال عن طريق توسيع نطاق دائرة من طالتهم عملية جمع الأموال، فاتجه إلى التعرض لأموال الخاصة، وجهز قائمة طويلة بموافقة السلطان، ويبدو أن هذه الخطوة لم تكن موفقة على الرغم من حصول النشو على موافقة السلطان؛ إذ اتفق الخاصكية على أن يتكلم الأمير يلبغا اليحياوي، والأمير ملكتمر الحجازي، وغيرهما مع السلطان عن مثالب سياسة النشو، كما وردت أخبار من الشام تتحدث عن سياسته الظالمة، فضلاً عن تزايد الرقاع التي تصل للسلطان بالشكوى من النشو، ونتج عن المكاشفة مسارعة السلطان إلى التثبت من صحة ما قيل من خلال التحقيق مع بعض من مماليكه مثل الأمير بشتك، والأمير قوصون، فأخذ موقفًا من النشو وقام بتجميد تحركاته، وذلك عام (740هـ/1339م)؛ حيث صدر أمر بالقبض على النشو وأقاربه، وهم أخوته شرف الدين رزق الله، والمخلص، ورفيقه مجد الدين، وصهره ولي الدولة، وكذلك حاشيته، فتبين أنه مازال محافظًا على نصرانيته، وأن إسلامه كان ظاهريًا، ولديه أموال كثيرة حصل عليها بطرق غير مشروعة رغم ادعائه الفقر[1].

كانت عقوبة النشو وآل بيته كبيرة، وتمت بموافقة الأمراء، رغم عدم قبول الناصر بذلك، فذكروا له أن زوال ملك الخلفاء يكون من الكتّاب والدخلاء من جهة الوزراء، وعبّروا له أن المصلحة تقتضي قتلهم، فضُرب المخلص بالمقارع حتى مات، ودفن في مقابر اليهود، أما النشو فقد تنوعت عقوبته، والتي انتهت بموته عام (740هـ/1340م) ودُفن في مقابر اليهود، ووضعوا على قبره حراسة لمدة أسبوع حتى لا يقوم العامة بنبش قبره وإحراقه، وكانت مدة ولايته سبع سنين وسبعة أشهر[2].

وهكذا كانت نهاية النشو، ولكن السؤال المنطقي الذي يجب طرحه هو أين السلطان الناصر من كل ذلك؟، وهل كان غافلاً إلى هذه الدرجة عن سياسة النشو، رغم أن المصادر تذكر أن النشو كان يحصل على موافقة السلطان على كل إجراء يقوم بعمله؟ وهل كان النشو ضحية من ضحايا السلطان ومنفذًا لسياسته؟.

الخاتمة:

تبين تولية النشو منصب ناظر الخاص، مقدار تغلغل النصارى في الجهاز الإداري والمالي، مما دفعهم إلى التخفي خلف الإسلام للبقاء في مناصبهم بسبب معارضة العامة لتوليهم المناصب في الدولة، كما أن الآلية التي يتم من خلالها اختيار الإداريين، تعتمد على وجود علاقات تربط بين الموظفين المعينين في الإدارة، أو ممن عُزلوا من مناصبهم، والموظفين الذين تُطرح أسماؤهم في الخيارات المتاحة للتعيين[3]، الأمر الذي يتيح تواصل استمرار الشبكة نفسها من الموظفين، واستمرار سيطرتهم على الدواوين.

لقد تضمنت سياسة النشو المالية تحقيق هدفين رئيسين الأول منهما: جباية الأموال لصالح السلطان في محاولة لكسب رضاه وثقته، حتى يتسنى له البقاء في منصبه عن طريق استخدام وسائل مشروعة وغير مشروعة، وقد اتجه إلى تحقيق مأربه عن طريق

1) المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 264 – 275؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 9، ص 100-107.
2) المصدر نفسه، نفس الجزء، ص ص 109-110.
3) كان سبب تولية تاج الدين إسحاق نظر الخاص طلب للسلطان محمد بن قلاوون من كريم الدين الكبير اختيار شخص لتوليته المنصب بعد عزل ابنه كريم الدين الصغير، والتاج نصراني أسلم وتسمى بعبد الوهاب، المقريزي، السلوك، ج 3، ص 64.

تكوين منظومة قوية من الأعوان الذين اعتمد عليهم في جمع الأموال، وابتكار وسائل جديدة في تحصيلها والثاني: جباية الأموال لصالح نفسه وأفراد أسرته وحاشيته، بهدف زيادة نفوذه، وتقوية مركزه المالي والسياسي.

يضاف إليه وجود اتفاق بين السلطان، وناظر الخاص على طرق جباية الأموال، إلا أنه – أي السلطان – تخلى عنه عندما اصطدم بمصالح الخاصة، بما شكل خطورة عليه لإمكانية عزله من منصبه وتولية غيره؛ بل والخطر محاط بحياته وآل بيته.

إن السبب الرئيس الذي توضحه المصادر المطلع عليها والذي يتعلق بنقمة العامة على النصارى كان بسبب ثرائهم، والذي يُعتقد أنه استنزاف لأموال الدولة، لاسيما والأثرياء منهم هم الإداريون والموظفون وأصحاب المناصب المهمة في الدولة.

ويمكن القول بأن الأسباب الرئيسة الكامنة خلف الصراع، الذي دار بين المسلمين وأهل الذمة ترتكز حول مسألة الخلل الإداري، وفساد مؤسسات الدولة، وربط الأوضاع السيئة التي عاني منها العامة، بوجود أهل الذمة في المناصب المهمة في الدولة، وعلى رأسها الجهاز المالي[1].

إذاً لم يكن مستغربًا أن ينشأ نوع من الصراع بين الفئات الاجتماعية ذات الجذور الدينية، وتحول الصراع فيما بينها من نقد لسياسة الدولة المالية إلى صراع ديني بين المسلمين والنصارى، ويرى أحد المستشرقين أن سياسة سلاطين المماليك ضد كل الفئات الاجتماعية بما في ذلك الأقليات الدينية، سياسة استبدادية، جاءت نتيجة عوامل خارجية وداخلية، مثل: الحروب مع الصليبيين، والمغول ومواجهة البرتغاليين[2]، إلا أن السياسة المشار إليها، سياسة مرحلية جاءت بسبب ضغط العامة على السلاطين لاسيما أحداث عام (692هـ/1292م) أو المرسوم الذي أصدره السلطان الناصر عام (700هـ/1300م) بشأن فرض قيود على أهل الذمة[3].

لقد أسفرت سياسة الدولة خلال عام (755هـ/1353م) إلى اعتناق أعداد كبيرة من أهل الذمة للإسلام في محاولة للتخلص من الأحوال الاقتصادية السيئة التي أصبحوا يعانون منها بسبب التضييق عليهم، ومنعهم من العمل في دواوين الدولة، ففضلوا اعتناق الإسلام "ففشا الإسلام في عامة نصارى أرض مصر، حتى إنه أسلم من مدينة قيلوب خاصة في يوم واحد أربعمائة وخمسون نفر....وحينئذ اختلطت الأنساب بأرض مصر، فنكح هؤلاء الذين أظهروا الإسلام بالأرياف المسلمات واستولدوهن، ثم قدم أولادهم إلى القاهرة وصار منهم قضاة وشهود وعلماء"[4].

إن سيطرة النشو على الجهاز الإداري خلال عهد السلطان الناصر، وحصوله على الدعم الكافي من السلطان رغم وجود محاولات كثيرة من طرف عدة شخصيات توصيل رسالة للسلطان بمدى خطورة سياسة النشو ورفضهم لها وتأثيرها على أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، ولكن السلطان في كل مرة كان يتغافل عن ذلك، ولا يقوم بالتحقيق في المسألة، ومثل هذا التصرف من السلطان الناصر يثير التساؤل حقا لاسيما والناصر شخصية قوية ومطلعة، فهل هناك جوانب أخرى للموضوع؟ وهل أن الناصر في حقيقة الأمر استخدم النشو لتمرير سياسة يرغب في وجودها، لاسيما والمصادر تشير إلى أنه كان محبًا للمال وينفق

1) المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 202 – 203.
2) حاسون، جاك، تاريخ يهود النيل، (2008م)، ترجمة: يوسف درويش، دار الشروق، القاهرة، ص 72.
3) العيني، بدر الدين محمود، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، (1987م)، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج 3، ص ص 181 – 184، ج 4، ص ص 140–141.
4) المقريزي، السلوك، ج 4، ص ص 204 – 205.

منه كميات كبيرة، الأمر الذي يضطره إلى الحصول على مصادر تمويل كثيرة تساعده على تنفيذ مشاريعه العمرانية واستمرار الحياة في قصره على النمط الفاخر الذي اعتاد العيش فيه؟.

قد يكون من الصعب الحصول على إجابة واضحة محددة للتساؤلات سابقة الذكر؛ حيث إن معظم الروايات المطلع عليها تلتزم بحرفية محددة تنطلق من ذات وجهة النظر، والتي تجعل السلطان الناصر شخصية غافلة عن السياسة التي يتبعها ناظر الخاص في جمع الأموال، كما أن السلطان لا علم له بما يقوم به النشو من ممارسات قاسية، رغم أن الفئات المتضررة من سياسته كثيرة ومتنوعة، وكانت قد حاولت توصيل شكواها للسلطان، ولكن عندما وصلت سياسته السيئة إلى الخاصكية تغير رأي السلطان فيه فجأة، وقرر الاستماع لكل الشكاوى التي وصلته؛ بل وقرر التحقيق فيها ومتابعتها، ومعاقبة النشو وأهل بيته بالطريقة التي أوضحتها المصادر.

ولكن هناك نصوص تثير الجدل حقًا يمكن لنا من خلال تحليلها التوصل إلى قناعة محددة حول العلاقة الربطة بين مطالب الناصر وسياسة النشو وهي:

النص الأول: بل والأكثر أهمية في اعتقادي، والذي أورده المقريزي وجاء فيه أن النشو كان مستاء من سياسة السلطان الناصر في إنفاق الأموال التي يتعب في تحصيلها، حيث قال: "خاطرت بروحي في تحصيل الأموال، وهو يفرّقها"[1]، وتكمن أهمية النص في وجود معارضة خفية من النشو لسياسة السلطان المالية، الأمر الذي قد يكون معلومًا لدى السلطان لاسيما وشخصية السلطان تعكس عدم ثقته في المقربين منه، ربما بسبب الأحداث التي مر بها خلال فترات سلطنته الأولى والثانية، كما أنه يتصف بالمكر والدهاء، وأنه سريع التغير على رجال دولته[2].

النص الثاني: وهي مجموعة نصوص تبين أن النشو لا يقدم على تصرف إلا بمشاورة السلطان وموافقته، الأمر الذي يجعل المسؤولية مشتركة بينهما[3]؛ بل أن اليوسفي في نص له يضع أكبر جزء من مسؤولية تبني النشو لهذه السياسة الظالمة على السلطان، مبينًا أن النشو "قصد به التقرب لخاطر السلطان وميله مع غرضه، وأن يبلغ مقاصده إذا بلغ السلطان مقصده من أخذ أموال الناس، وظلم التجار ونهب الأموال من حيث وجدت"[4].

النص الثالث: يذكر أن النشو كان شخصًا محبوبًا في بدايته، وكانت سياسته معتدلة، ولكن حين كثُر طلب الأموال من السلطان الناصر من أجل الإنعامات وشراء المماليك وتزويج بناته وما رافق ذلك من بذخ، تغيرت سياسته بما يلائم المتطلبات الجديدة، وكانت عملية مد الخاص السلطاني بالأموال تتم بصورة مستمرة مما يحتّم وجود تغذيته بالأموال دون انقطاع، فاتجه إلى مصادرة الكتّاب وأصحاب الأموال[5]، وكان يجلس مجلسًا كل ليلة يضم إخوته وصهره ومن يثق به للنظر فيما يحدثه من المظالم[6].

1) المصدر نفسه، ج3، ص 231.
2) ينظر رأي الأمير سيف الين تنكز نائب الشام، ورأي الأمير سيف الدين بكتمر ورأي اليوسفي نفسه، كما يورد اليوسفي خبراً يبين أن النشو كان على علم بما يحاك ضده من قبل الأمراء بموافقة السلطان وكان جاهزاً للطعن في أي أمير منهم في حال تقديمه شيئا ضده للسلطان، اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 124، 137، 152، 311.
3) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 127-128، 131، 151، 177، 181، 185.
4) المصدر نفسه، ص 177.
5) العسقلاني، الدرر الكامنة، ص 430.
6) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 264.

النص الرابع: وهي مجموعة نصوص كذلك توضح أن حالات الشكوى التي تصل للسلطان كانت متكررة، وترد تباعًا دون أن يتخذ في حقها تحقيقًا جديًا؛ إذ يكتفي في بعض الأحيان بالتشكيك في مصداقية الشكوى ويعتبرها كيدية سببها الحسد، أو أنه يعرض الشكوى على النشو الذي يسارع إلى تبريرها وتقديم حجج لتفنيدها، أو أنه يفند جزءً منها دون أن يمس بالنشو[1].

النص الخامس: يقدم هذا النص صورة واضحة ومحددة عن صفات السلطان الناصر، والنص ترجمة للأمير بكتمر الساقي جاء فيه "وكان يحجر على السلطان ويمنعه كثيرًا عن أشياء من المظالم والعسف ظهرت من السلطان بعد موته"[2]، كما ذكر في معرض ترجمة كريم الدين الكبير أن السلطان "إذا أراد أن يعمل سوءً ويراه قد أقبل يقول: جاء القاضي، ويدع ما كان يريد يفعله، فيحدثه كريم الدين في إبطال ما كان قد همّ به من الشر"[3]، كما ذكر المقريزي أنه "في آخر أيامه شره في جمع المال، فصادر كثيرًا من الدواوين والولاة وغيرهم، ورمى البضائع على التجار حتى خالف كل من له مال، وكان مخادعًا كثير الحيل، لا يقف عنده قول ولا يوف بعهده، ولا يبر في يمين"[4].

كل هذه النصوص تبين لنا وجود حلقة مفقودة بين ما يقوم به النشو من ممارسات مالية ظالمة وبين ما يريده السلطان من توفير للأموال دون أن يكون هو في الواجهة لاسيما والموارد التي كانت تجبيها الدولة من الضرائب قد تناقصت بصورة كبيرة بعد إلغاء مجموعة كبيرة منها في الروك الناصري[5]، الأمر الذي يدل على أن السلطان كان شخصية وصولية ومتطلبة –إن جاز التعبير– تحقق مرادها من خلال الأخرين، وتتنصل منهم في حالة تزايد المعارضة لسياستهم.

إلا أن ذلك لا يلغي فكرة أن النشو نفسه كان فيه رغبة في الفساد، والدليل على ذلك المكائد التي يقوم بها من أجل تبرئة نفسه أو تنفيذ مخططاته[6]، فضلاً عن تظاهره بالإسلام رغم نصرانيته[7]، فضلاً عن درايته بما يخطط له السلطان في حقه، ولم يتخذ موقفًا لإنقاذ نفسه وأهل بيته معتدًا بقربه من السلطان وصفاته الخاصة والتي منها دهاؤه وسرعة بديهيته، وقدرته على تفنيد مزاعم خصومه، والذي تبين أنه لم يكن حقيقة بسبب سرعة تغير السلطان على رجاله، وهو الأمر الذي يعرفه فيه المقربون منه[8].

إن ما سبق يبين أن الفساد الإداري الذي حدث في عهد الناصر والمرتبط بشخصية ناظر الخاص القاضي النشو جاء نتيجة تركيبة معقدة بين الرغبات الإنسانية والدوافع النفسية في حياة مليئة بالبهجة والبذخ وإنفاق الأموال بطريقة غير محسوبة، وبين متطلبات الإنفاق على ما يتم تحقيقه من نهضة عمرانية، مع تناقص القيم المالية التي كانت تحققها الضرائب وغيرها من الدخول التي تم تعديلها، كما أن حجم الإنفاق تجاوز فيما يبدو حجم الدخل مما خلق أزمة مالية وضغط كبير على ناظر الخاص مما جعله

1) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 241-242، 266، 269-270، 271-272، 279، 284-285، 308-309؛ المقريزي، السلوك، ج 3، ص ص 177، 196.
2) ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، (1985م)، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج3 ص 393.
3) المصدر نفسه، ج7، ص 390.
4) المقريزي، الخطط، ج3، ص 293.
5) ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن إيدمر، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، (1985م)، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص 155؛ المقريزي، الخطط ، ج1، ص ص 256-259.
6) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 245-246، 248، 271-272،
7) المقريزي، السلوك، ج 3، ص 275.
8) اليوسفي، نزهة الناظر، ص ص 124، 137، 152، 311.

يتجه إلى ابتكار وسائل كثيرة لتوفير الأموال للسلطان، إلا إن جهوده لم تنفعه في مواجهة مصيره عندما تبين للسلطان أنه لم يعد يحقق الفائدة المرجوة منه.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، (1985م)، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

2. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (1992)، قدمه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

3. ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (1992م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

4. ابن دقماق، إبراهيم بن محمد بن إيدمر، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، (1985م)، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب، بيروت.

5. ابن عبد الحكم، عبدالرحمن بن عبدالله، فتوح مصر وأخبارها، (د ت)، مكتبة المثنى، بغداد.

6. ابن مماتي، الأسعد، قوانين الدواوين، (1991م)، جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

7. ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، (1981م)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، سيد رمضان أحمد، دار المعارف، القاهرة.

8. السُبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب، معيد النعم ومبيد النقم، (1908م)، تصحيح: داوود ولهلم موهرمن، بريل، ليدن.

9. العسقلاني، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (د.ت)، دار الجيل، بيروت.

10. العيني، بدر الدين محمود، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد "شيخ المحمودي"، (1998م)، تحقيق: فهيم محمد علوي شلتوت، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، دار الكتب المصرية، القاهرة.

11. العيني، بدر الدين محمود، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، (1987م)، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

12. القلقشندي، أحمد بن على، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، (د.ت)، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة.

13. المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، (2007م)، دراسة وتحقيق: كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

14. المقريزي، أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، (1997م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

15. المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، (1998م)، تحقيق: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي.

16. النويري، أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، (د.ت)، تصحيح: أحمد الزين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

17. اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، (1986م)، تحقيق ودراسة: أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت.

ثانيا: المراجع:

1. حاسون، جاك، تاريخ يهود النيل، (2008م)، ترجمة: يوسف درويش، دار الشروق، القاهرة.

2. حلاق، حسان، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، (1999م)، دار النهضة العربية، بيروت.

3. دهمان، محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (1990م)، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق.

4. كاشف، سيدة إسماعيل، مصر في عصر الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، (د.ت)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

5. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط1، مجمع اللغة العربية، 1980م.